

المحاضرة السادسة: تجربة الجزائر وأهم التجارب الرائدة في مجال محاربة الفساد

أولاً: طرق وسبل محاربة ظاهرة الفساد وآليات مكافحتها في الجزائر

1- طرق وسبل محاربة ظاهرة الفساد:

لا شك في أن مواجهة الفساد عملية صعبة تتطلب جهوداً كبيرة وخطط وإجراءات طويلة الأمد. ويعود هذا إلى أسباب عديدة منها أن الفساد كان موجوداً منذ القدم وأنه كان يتجدد في مجالاته وأشكاله وآثاره من فترة إلى أخرى. كما أن الوظيفة العامة تعكس المجتمع الذي تعيش فيه. فالعاملين في الوظيفة العامة هم أفراد من المجتمع يحملون قيم المجتمع وأعرافه، وكما يتواجد الأفراد الصالحون في المجتمع فإن الأفراد الفاسدين موجودون أيضاً في هذا المجتمع. هذا بالإضافة إلى أن الفساد يتسم بالسرية مما يجعل مسألة اكتشافه ومعاقبة فاعليه مسألة عسيرة للغاية.

لذلك فإن أساليب مواجهة الفساد تكون متنوعة ومختلفة فمنها المباشرة ومنها غير المباشرة كما أن منها الأساليب الوقائية وهي الأفضل والأرخص تكلفة ومنها الأساليب العلاجية وعموماً فإن تغيير أشكال وصور الفساد تستلزم تغيير أساليب ووسائل محاربه ومقاومته وتجدد هذه الأساليب وتطورها لمواجهة الظاهرة الفساد الإداري، لكن محاربة الفساد تتطلب استراتيجيات محددة يتم الالتزام بها.

وقد وضعت عدة آليات لمكافحة هذه الظاهرة ولعل أهمها:

- ❖ **المحاسبة:** هي خضوع الأشخاص الذين يتولون المناصب العامة للمساءلة القانونية، الإدارية والأخلاقية عن نتائج أعمالهم، أي أن يكون الموظفين الحكوميين مسؤولين أمام رؤسائهم (الذين هم في الغالب يشغلون قمة الهرم في المؤسسة أي الوزراء ومن هم في مراتبهم) الذين يكونون مسؤولين بدورهم أمام السلطة التشريعية التي تتولى الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية؛
- ❖ **المساءلة:** هي واجب المسؤولين عن الوظائف العامة، سواء كانوا منتخبين أو معينين تقديم تقارير دورية عن نتائج أعمالهم ومدى نجاحهم في تنفيذها، وحق المواطنين في الحصول على المعلومات اللازمة عن أعمال الإدارات العامة (أعمال النواب والوزراء والموظفين العموميين) حتى يتم التأكد من أن عمل هؤلاء يتفق مع القيم الديمقراطية ومع تعريف القانون لوظائفهم ومهامهم، وهو ما يشكل أساساً لاستمرار اكتسابهم للشرعية والدعم من الشعب؛
- ❖ **الشفافية:** هي وضوح ما تقوم به المؤسسة ووضوح علاقتها مع الموظفين (المنتخبين من الخدمة أو ممولياً) وعلنية الإجراءات والغايات والأهداف، وهو ما ينطبق على أعمال الحكومة كما ينطبق على أعمال المؤسسات الأخرى غير الحكومية؛

❖ **النزاهة:** هي منظومة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص والمهنية في العمل، وبالرغم من التقارب بين مفهومي الشفافية والنزاهة إلا أن الثاني يتصل بقيم أخلاقية معنوية بينما يتصل الأول بنظم وإجراءات عملية.

كما تتطلب مكافحة الفساد استخدام وسائل شاملة ومتواصلة ومتنوعة سياسية وقانونية وذلك كما يلي:

❖ تبني نظام ديمقراطي يقوم على مبدأ فصل السلطات، وسيادة القانون، من خلال خضوع الجميع للقانون واحترامه والمساواة أمامه وتنفيذ أحكامه من جميع الاطراف، نظام يقوم على الشفافية والمساءلة؛

❖ بناء جهاز قضائي مستقل وقوي ونزيه، وتحريره من كل المؤثرات التي يمكن أن تضعف عمله، والالتزام من قبل السلطة التنفيذية على احترام أحكامه؛

❖ إعمال القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد على جميع المستويات، كقانون الإفصاح عن لدم المالية لذوي المناصب العليا، وقانون الكسب غير المشروع، وقانون حرية الوصول إلى المعلومات، وتشديد الأحكام المتعلقة بمكافحة الرشوة والمحسوبية واستغلال الوظيفة العامة في قانون العقوبات؛

❖ تطوير دور الرقابة والمساءلة للهيئات التشريعية من خلال الأدوات البرلمانية المختلفة في هذا المجال مثل الأسئلة الموجهة للوزراء وطرح المواضيع للنقاش العلني، وإجراء التحقيق والاستجواب، وطرح الثقة بالحكومة؛

❖ تعزيز دور هيئات الرقابة العامة كمراقب الدولة أو دواوين الرقابة المالية والإدارية، التي تتابع حالات سوء الإدارة في مؤسسات الدولة والتعسف في استعمال السلطة، وعدم الالتزام المالي والإداري، وتعزيز الشفافية في الإجراءات المتعلقة بممارسة الوظيفة العامة؛

❖ التركيز على البعد الأخلاقي في محاربة الفساد في قطاعات العمل العام والخاص والأهلي وذلك من خلال التركيز على دعوة كل الأديان إلى محاربة الفساد بأشكاله المختلفة، وكذلك من خلال قوانين الخدمة المدنية أو الأنظمة والمواثيق المتعلقة بشرف ممارسة الوظيفة (مدونات السلوك)؛

❖ إعطاء الحرية للصحافة وتمكينها من الوصول إلى المعلومات ومنح الحصانة للصحفيين للقيام بدورهم في نشر المعلومات وعمل التحقيقات التي تكشف عن قضايا الفساد ومرتكبيها؛

❖ تنمية الدور الجماهيري في مكافحة الفساد من خلال برامج التوعية بهذه الآفة ومخاطرها وتكلفتها الباهضة على الوطن والمواطن، وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني والجامعات والمعاهد التعليمية والمثقفين في محاربة الفساد والقيام بدور التوعية القطاعية والجماهيرية؛

❖ إعادة بناء العلاقة بين الإدارة والعاملين والمتعاملين معهم باتباع نهج تنمي الولاءات الوطنية الشاملة؛

❖ إعادة النظر بمسائل توزيع الدخل واعتماد سياسات رواتب واجور عادلة ومنصفة ومتماشية مع متطلبات الحياة.

2- آليات مكافحة الفساد في الجزائر:

لقد أولت الجزائر أهمية قصوى من أجل محاربة الفساد، وذلك من خلال مصادقتها على الاتفاقيات الدولية للأمم المتحدة سنة 2003، والمتعلقة بمكافحة الفساد، حيث صادقت الجزائر على هذه الاتفاقية في 19 أبريل 2004 خلالها - بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04 128، حيث تم من خلالها إصدار حزمة من القوانين للحد من هذه الظاهرة، تمثلت في قانون رقم 01/ 06 الصادر في 02/04/2006 / والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته في الجزائر، المرسوم رقم 06/ 414 المحدد لنموذج التصريحات بالممتلكات والمرسوم 415/06 المتضمن كليات التصريح بالممتلكات الخاصة بالأعوان العموميين، بالإضافة إلى قانون رقم 01/05 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال والإرهاب، المعدل والمتمم بالأمر 12- 02 الصادر سنة 2012، ومراجعة قانون الصفقات العمومية، وتعديل القانون رقم 11-69، وتعديل الأمر رقم 69/22 المتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، وهي تجربة يمكن تحديد فعاليتها في تسيير المال العام الذي أصبح مستهدف بشكل غير مسبوق في السنوات الأخيرة ظهرت تجلياته بعد تراجع أسعار النفط.

ثانيا: أهم التجارب الرائدة في مجال محاربة الفساد

01: سنغافورة:

تعتبر تجربة سنغافورة رائدة وفريدة بالنسبة للدول التي حاربت الفساد، فقد نجحت في إزالته فهي تأتي في مقدمة الدول التي تتمتع بمستوى نظيف من الفساد مع فنلندا وأيسلندا والدانيمارك، وبلغ مؤشر مدركات الفساد 9.4 □ سنة 2003 و 2005 ، وتراجع إلى 9.2 سنة 2008، والإجراءات التي اتبعتها الدولة مكنتها من القضاء على الفساد بعد أن كانت منذ نحو ثلاثين عاما من أكبر الدول التي ينتشر الفساد حيث قامت الدولة بتخفيض عدد القوانين والقواعد والإجراءات وقامت بتبسيط وتوضيح كافة الإجراءات بحيث لا تسمح بأي خروج أو خرق للقوانين، بالإضافة إلى قيام الدولة برفع مرتبات وأجور الموظفين العموميين حتى لا يلجؤوا للفساد ويعد مرتب الوزير السنغافوري أعلى مرتب وزير في العالم، وأي محاولة فساد ستحرمه من وظيفته ومن دخله المرتفع، فضلا عن أنه لن يستطيع أن يحصل على وظيفة أخرى.

02: الولايات المتحدة الأمريكية:

تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل دول العالم في مكافحة الفساد والرشوة حيث اتخذت إجراءات فعالة للقضاء على الفساد وأثاره السلبية وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من دول العالم المتقدمة في مكافحة الفساد فوفقاً لمؤشر CPI فإن درجة الولايات المتحدة الأمريكية هي 7.6 مما يدل على نجاح سياستها في التصدي للفساد الإداري والحد منه. ويرجع نجاح الولايات المتحدة إلى تبنيها عدة مبادرات شرعت في تنفيذها بدءاً من منتصف التسعينات. ومن أهم ما قامت به الولايات المتحدة في مجال مكافحة الفساد هي المشاركة في العديد من المؤتمرات المتعلقة بمكافحة الفساد، كما وقعت في ديسمبر 1997 على معاهدة مؤتمر OECD لمكافحة الرشوة في نطاق التجارة الدولية في الهيئات الحكومية، وتعمل الولايات المتحدة أيضاً مع كلاً من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتشجيع المبادرات الهادفة لمكافحة الفساد.

3: الهند:

بدأت الهند مبادرة الإصلاح ومكافحة الفساد عام 1999، على ضوء دراسة قام بها مركز البحوث الإعلامية وهو أحد الهيئات الحكومية الهندية، نجد أن 62% من الشعب الهندي يجد أن الفساد هو ظاهرة حقيقية ومتوغلة في البلاد، وأنهم يضطروا لدفع الرشوى للحصول على الخدمات التي يريدونها من الهيئات الحكومية، ثلث مسببات الفساد يمكن إزالتها عن طريق استخدام التكنولوجيا الحديثة في المجالات المختلفة خاصة الفصل بين مقدم الخدمة ومتلقيها، حيث أن استخدام التكنولوجيا سوف يؤدي إلى تحقيق الشفافية في توصيل الخدمات الحكومية، وتعمل المنظمات الأهلية الغير هادفة للربح بالهند بالمشاركة مع منظمة الشفافية للقضاء على الفساد داخل البلاد وفي تعاملاتها مع الخارج، وذلك عن طريق تطبيق عدد من الأسس وهي خفض مستويات الفقر في البلاد، تحقيق مبدأ الشفافية في القطاع التجاري، تحقيق التنمية المستدامة، تطبيق مبادئ الديمقراطية وقامت الهند بتوقيع معاهدة مكافحة الفساد ووفقاً لهذه المعاهدة فإن كل دولة يجب أن تقوم بوضع خطة عمل لمكافحة الفساد، والتي من بين أهم أهدافها الحد من انتشار الرشوة وتفعيل مشاركة المجتمع المدني لمكافحة الفساد وتحقيق مزيد من الشفافية بهدف مكافحة الفساد وقد قامت الهند بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي بتحديد أهم الجوانب التي من الممكن أن يساهم فيها من أجل مكافحة الفساد.

4: هونغ كونغ:

تأتي هونغ كونغ في المرتبة 14، 15 على التوالي بالنسبة لمؤشر مدركات الفساد عام 2003 و2005، وقد ارتفع المؤشر لديها من 8 عام 2003 إلى 9.3 عام 2005 و8.1 عام 2008 وانخفض لعام 2013 ليبلغ 7.5 نتيجة للجهود التي تبذلها الدولة لمحاربة الفساد ومن أهمها شكلت الدولة لجنة لمحاربة الفساد وفرت لها ميزانية ضخمة من ملايين الدولارات، ويعمل فيها نحو أكثر من 1000 موظف يتقاضون رواتب مرتفعة مهمتها متابعة الفساد والقضاء عليه بأشكاله كافة.

5: التجربة الماليزية:

بدأ الفساد يتفشى بماليزيا، فكان هناك تحالف بين المجتمع المدني والحكومة مع توفر نية حقيقية للقضاء عليه فتم تبني خطة اعتمدت على ما يعرف بجهاز الخدمة المدنية في ماليزيا، والذي يتميز بوجود "دليل الإجراءات" الذي يحدد بدقة "مجموعة من الإجراءات التي يجب اتخاذها لتنفيذ أي عمل، والزمن الذي يستغرقه ذلك، وصلاحيات الموظفين. فإذا لم يتم الموظف بما حدد له بدقة وضمن الزمن المحدد يُستنتج أنه فاسد، وبالتالي سيحاسب". إضافة إلى ذلك فقد عملت ماليزيا على تقليل الإجراءات الإدارية إلى أدنى حد، وذلك باستخدام نظام "إنهاء المعاملة بإجراء واحد" سعيا إلى قتل الروتين الإداري، كما اهتمت الدولة بالانضباط الإداري المتمثل في توقيع الموظفين في وقت دخولهم وخروجهم من العمل، ولا يُستثنى من ذلك أحد حتى رئيس الوزراء. وفوق ذلك كله توجد وكالة مخصصة لمكافحة الفساد الإداري، وقد مضت ماليزيا في هذا الاتجاه إلى حدّ افتتاح "أكاديمية مكافحة الفساد" عام 2005 لتأهيل الموظفين في هذه الوكالة وتدريبهم على تقصي الحقائق والمراقبة والتحقيق.